مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال
ISSN: 2830-988X
المجلد:01-العدد:02/ ديسمبر-2023
ص ص52-64

OEB Univ. Publish. Co.

الأمن الغذائي العربي في ظل الأزمات والصراعات الدولية الراهنة

Arab food security in light of the current international crises and conflicts

أ. د. عمر ياسين خضيرات
جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن ،omar.Khoder@bau.edu.jo

تاريخ الاستلام: 2023/08/14 تاريخ قبول النشر:2023/09/07 تاريخ النشر:2023/12/31

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وتحديات الأمن الغذائي العالمي بشكل عام والأمن الغذائي العربي على وجه الخصوص في خضم الأزمات التي يشهدها العالم من أزمات مالية واقتصادية مثل الأزمة المالية والاقتصادية 2008-2009 والأزمات الصحية مثل أزمة فيروس كورونا 2019، وأزمات ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة جراء الحرب الروسية الأوكرانية التي ما زالت دائرة منذ عام 2022 وتداعيات هذه الأزمات والصراعات على تحقيق الأمن الغذائي العالمي عامة والأمن الغذائي العربي على وجه الخصوص.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي مرتبط بعدة عوامل داخلية وخارجية وكلاهما يؤثر على الآخر بطريقة أو بأخرى ، ويبقى تحقيقه صعب المنال في ضل التجاذبات السياسية العالمية والأزمات المالية والاقتصادية والصحية والصراعات والحروب الداخلية والخارجية التي تحد من تحقيقه ، وهو ما يستدعي ضرورة وضع حلول وسبل التصدي لهذه العوائق والتحديات.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي،الأزمات الغذائية، مقومات الأمن الغذائي، الأمن الغذائي العربي ، الأزمات والصراعات الدولية الراهنة.

Abstract:

This study aimed to shed light on the reality and challenges of global food security in general and Arab food security in particular in the midst of the crises the world is witnessing from financial and economic crises and health crises such as the Corona virus crisis, and the crises of rising food and energy prices as a result of the Russian-Ukrainian war, which has been going on since 2022, and the repercussions of these crises and conflicts on achieving global food security in general and Arab food security in particular.

The study concluded that the achievement of food security is linked to several internal and external factors, both of which affect the other in one way or another, and internal and external conflicts and wars that limit its achievement. This calls for the need to develop solutions and ways to address these obstacles and challenges.

Keywords: Food crises, elements of food security, Arab food security, Current international crises and conflicts.

***المؤلف المراسل:** عمر ياسين خضيرات، omar.Khoder@bau.edu.jo

1.مقدمة:

يعد تحقيق الأمن الغذائي للبشر مطلب أساسي تعمل كل دولة على تحقيقه، بل هو هدف ملح تسعى إليها كافة الدول، خاصة في هذا الوقت الذي نشهد فيه ركودا اقتصاديا عالميا وتتوالى فيه الأزمات المالية التي تعصف بسلامة العالم واستقراره.

وشغلت قضية الأمن الغذائي الكثير من حكومات العالم، وأصبحت من القضايا المهمة نظرا لتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أن انعدامه يؤدي إلى عدم الاستقرار والاضطرابات والهجرات الجماعية في بعض الأحيان.

وفي الآونة الأخيرة كثر الحديث عن مخاوف متعلقة بالأمن الغذائي العالمي، لا سيما مع استمرار غزو روسيا لأوكرانيا، إذ تعتبر الاثنتان من أكبر بلدان العالم المصدرة لسلعة غذائية رئيسية مثلا لقمح والدقيق والذرة والزيوت .

وقد لاقت قضية الأمن الغذائي اهتماما كبيرا على المستويين العالمي عامة والعربي خاصة الذي يواجه أكبر التحديات في قضية الأمن الغذائي، حيث أن ا لدول العربية مازالت تعاني من نقص في انتاج الغذاء إذا ما قورن الطلب على الغذاء مع المعروض منه، وذلك على الرغم من وجود العوامل المتوفرة التي تتيح للدول العربية تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وذلك للتعويض عن نقص احتياجاتها من السلع الغذائية وذلك من خلال استغلال العوامل الطبيعية من تربة صالحة للزراعة وتوفر المياه، والتنوع المناخي بالإضافة إلى توفر العوامل البشرية كالأيدي العاملة الرخيصة، خاصة بعد ارتفاع أسعار السلع الغذائية مع إحجام الدول المصدرة لتلك السلع عن التصدير لأسباب أمنية وإستراتيجية. إن ما شهده العالم خلال الأزمة المالية العالمية 2008 -2009 وما تلاها من أزمة غذائية، فضلا عن أزمة فيروس كورونا التي بدأت عام 2019 والتي مازالت تبعاتها مستمرة حتى الآن، كما ألقت الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت عام 2022 بظلالها علينا والتي انبثقت عنها سلسلة من الأزمات والتحديات وخاصة مشكلة الأمن الغذائي.

هذا وسوف تتناول هذه الدراسة الحديث عن ماهية ومحددات وأبعاد الأمن الغذائي العربي وأثر الحرب الروسية الأوكرانية عليها، ودور التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي وفي مواجهة أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي، وستتطرق أيضا لبعض النتائج والتوصيات التي نأمل أن يكون لها دورا فعالا في معالجة أزمة الأمن الغذائي في الوطن العربي.

1.1 مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة مدى تأثير الازمات والصراعات الدولية عامة والحرب الروسية الأوكرانية على وجه الخصوص على الأمن الغذائي العربي، وماهيته وأبعاده، وما هي أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي، وعلى دور التكنولوجيا للمساهمة في معالجة الفجوة بين العرض والطلب على الغذاء.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجة أزمة عالمية تهدد أمن وسلامة الشعوب والتي مثلت خطرا على مستقبل الوحدات السياسية ومدى استقرارها، وقد جمعت الدراسة بين الإطار النظري الذي يعرف ماهية الأمن الغذائي لمعرفة أبعاده ومحدداته والأسباب التي انبثقت عنها هذه الأزمة بإلقاء الضوء على أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي، والإطار التطبيقي المعتمد على دراسة اسباب نشوء هذه الحرب وأبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي في الوقت الراهن، وحاولت الدراسة ايجاد بعض النتائج للمساهمة في تقديم رؤية لصناع ومتخذي القرار المعنيين بالأمر لمعالجة الأزمة والوقوف على أبعادها لمحاولة تفادي تفاقمها في المستقبل القريب.

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان ما يلي:

- التعريف بماهية الأمن الغذائي.
- دراسة أبعاد ومحددات الأمن الغذائي العربي، وأبرز التحديات التي تواجهه..
- وضع بعض التوصيات التي نأمل أن تساهم في معالجة الأزمة.

3.1 منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة في تناولها لهذ الموضوع على الأسلوب الوصفي التحليلي لفهم طبيعة البيانات والمتغيرات التي تؤثر في الأمن الغذائي العالمي والعربي على وجه الخصوص ، واعتمدت الدراسة على عملية الاستقراء التي قامت على ملاحظة واقع الازمات الاقتصادية والصحية والصراعات الدولية والوقوف على أبعادها وتدارك تداعياتها المستقبلية.

2.المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي:

1.2المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي:

وضعت العديد من التعريفات لمفهوم الأمن الغذائي ووردت محاولات عديدة في الكثير من الكتب المنشورة لوضع مفهوم مرن لهحيث نص تقرير مؤتمر الغذاء العالمي لعام 1974 على "إن توافر إمدادات الغذاء العالمية على الدوام يجعل من المواد الغذائية الأساسية كافيا للحفاظ على التوسع المطرد في الاستهلاك الغذائي وللتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار". وقد ورد في عام 1983 تحليل لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أهمية الحصول على الغذاء، مما أدى إلى التعريف القائم على التوازن بين العرض والطلب من معادلة الأمن الغذائي، فيه، حيث ورد فيه"يجب التأكد من أن جميع الناس في جميع الأوقات قادرين على الحصول فعليا واقتصاديا على الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها". وقد عرفت وزارة الزراعة الأمريكية الأمن الغذائي في تقرير لها ورد فيه "يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة عندما يتمكن جميع الأفراد في الأسرة، في جميع الأوقات، من الحصول على ما يكفي من الغذاء لحياة صحية نشطة" (اتحاد المصارف العربية، 2020).

2.2 المطلب الثاني: المقومات الرئيسية للأمن الغذائي العربي:

تعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية هي إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي العربي. وقد تمكنت الدول العربية من تحقيق الإكتفاء وفائض تصديري في بعض السلع الغذائية مثل (الخضروات والأسماك) إلا أنها وبالرغم من تحقيق زيادة في انتاج الحبوب والمحاصيل، نجد أن قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية استمرت في الإرتفاع واستمر العجز في عدد من المحاصيل الرئيسية، على الرغم من أن الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها من الحبوب و63% من الزيوت النباتية، و71% من السكر، وقد مثلتهذه السلع حوالي 76% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في العالم العربي .

وتتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كمية الانتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول العربية تتمثل في:

محددات الأمن الغذائي العربي، حيث تزخر المنطقة العربية بقدر وافر من الموارد الزراعية الطبيعية التي تتيح لها إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي إذا أحسن استخدام تلك الموارد مع توفر مناخ ملائم للإستثمار الزراعي بما في ذلك الآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية.

وبصفه عامة سوف يتم التركيز على الموارد الزراعية، فالدول العربية تختلف من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها نظرا لعوامل عديدة من بينها الجغرافيا والبيئة وتوفر الموارد الطبيعية. حيث تبلغ المساحة الجغرافية للمنطقة العربية حوالي 1343مليون هكتار، تمثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 233.24 مليون هكتار أي بنسبة 17.34% والتي يزرع منها فقط 74.12 مليون هكتار بنسبة 31.78% من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019).

وبينت نتائج الدراسات بأن نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية في الوطن العربي قدرت بنحو 5.52% مقارنة مع 6.32% على المستوى العالمي لعام 2018، نتيجة وقوع المنطقة العربية في الإقليم الجاف، وهذا ما يعرض دول الوطن العربي للخطر بسبب عدم تبني سياسيات فعالة لمقاومة الجفاف والحرارة، وهذا ما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي وصحة المواطنين، إذ باتت غير قادرة على توفير غذائها بصورة تتناسب مع تزايد معدلات استهلاك السلع الغذائية نتيجة تزايد النمو السكاني. ويتوقع أن تتفاقم ظاهرة التصحر في الدول العربية وأن تكون لها أثار سلبية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ما لم يتم وضع الضوابط والآليات لمواجهة هذه التحديات، وتهيئة الظروف لاستغلال الموارد التي تتمتع بها المنطقة العربية.

وتعتبر**الموارد المائية** في الوطن العربي نادرة، وبمرور الوقت تتفاقم ندرة هذه المياه، وتعكس المؤشرات على مدى معاناة الوطن العربي من فقر مائي حيث تحتوي مساحة المياه 0.7% من إجمالي المياه العذبة الجارية في العالم، بالإضافة إلى تعرض الأراضي الزراعية العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح وتوسع العمران على حساب الأراضي الزراعية، وانخفاض انتاجية بعض المحاصيل بشكل عام، كما تشمل تلك المعوقات ضعف الانفاق والاستثمار في البحوث العلمية الزراعية، ونقص الكوادر البشرية المدربة التي يعول عليها في إدارة التنمية، ولكي نستطيع مواجه مثل هذه الظروف علينا وضع سياسات تكيف مع المتاح من الموارد المائية وإحسان وترشيد استغلالها من خلال اتباع أنظمة الري الحديثة وغيرها من الآليات (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق).

أما بالنسبة **للموارد البشرية** فهي تعتبر العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، فهي لا تتمثل في كمها العددي، ولكنها تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى استقرارها وقدرتها على الإنتاج.

وتشير البيانات إلى زيادة أعداد سكان المنطقة العربية إلى 431.38 مليون نسمة في عام 2020 مقارنة بنحو 412.77 مليون نسمة عام 2017، كما قدر معدل نمو السكان الريفيين في المنطقة العربية خلال الفترة 2017. 2020 بنحو 13.91%. إن زيادة معدل النمو السكاني في المناطق الريفية هو ما يشكل أهم التحديات التي تواجه الجهود التنموية المتمثلة في مجالات زيادة الإنتاج الزراعي وإتاحة فرص التشغيل خفضا للفقر وتحسين معدلات الأمن الغذائي(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق).

3.2المطلب الثالث: مكونات وأبعاد الأمن الغذائي:

يتضمن مفهوم الأمن الغذائي أربع مكونات رئيسية تم تحديدها من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تتمثل فيما يلي:

- **توافر الغذاء**: ويعني وجود كمية غذاء تكفي للإستهلاك المحلي، مع الاستيراد أو الحصول على المساعدات الغذائية بشكل ثابت.
- **الحصول على الغذاء**: وتتمثل بوجود موارد مختلفة أو دخل يكفي من أجل الحصول على الغذاء.
- **استخدام الغذاء:** بمعنى استخدام المواد الغذائية ومعاملتها بالشكل الملائم، من خلال تخزينه بشكل جيد، مع التعرف على الممارسات الصحية للتغذية وتطبيقها.
- الاستقرار: بمعنى توفر الغذاء في جميع الأوقات، وإن كانت تلك الأوقات خاصة بحالات الطوارئ كموضوع دراستنا لأثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي(https://democraticac.de/?p=81697).

كما يتضمن الأمن الغذائي أبعاد عدة أبرزها:

- **البعد الأخلاقي**: ويتعلق هذا بحالة الإنسان الحالية والمستقبلية، لأن الغذاء أمر أساسي في حياة الإنسان، لهذا يجب عدم .الإضرار بالأمن الغذائي أو الغذاء.
- **البعد الاجتماعي**: هو البعد الذي يتأثر بالعناصر الاجتماعية المجملة، ومن تلك العناصر التحكم في زيادة عدد السكان والخصوبة مع التخطيط السكاني، والحراك الجماعي في المجتمع.
- **البعد الاقتصادي**: ويساعد البعد الاقتصادي على تأمين الأمن الغذائي، ويكون من خلال توفر عدة عناصر منها الموارد الطبيعية، الخدمات وتطور الصناعة، ووجود الاتصالات والمواصلات (سلاسل الإمداد).

- **البعد السياسي**: وهو المتعلق بدور الدولة في الإشراف على السياسات والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي، والتنمية في كافة المجالات بما فيهم التنمية الزراعية للمحافظة على استراتيجيات الأمن القومي(https://ecss.com.eg/19551) .

3.المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي:

تمثلت أبرز التحديات التي واجهت الأمن الغذائي العربي بعدة عوامل، أهمها:

1.3المطلب الأول: أزمة COVID 19:

أصدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقريرا يفيد بأن معظم الدول العربية تواجه تحديات متعددة الأوجه والأبعاد إزاء مواجهة تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي، تمثلت تلك التحديات في نقص الإنتاج وارتفاع الأسعار بسبب صعوبة الوصول إلى أسواق مدخلات الإنتاج نتيجة لسياسات الإغلاق التي اتبعتها تلك الدول، ونقص العمالة نتيجة لتقييد حركة الأفراد، ترتب عليه نقص الإنتاج المعروض من السلع الغذائية وبالتالي ارتفاع الأسعار، انخفاض المخزونات الاستراتيجية للدول دون تعويض نتيجة نقص الإنتاج والحاجة لتلبية الإستهلاك المحلي.

وعند ظهور فيروس كورونا واجهت الدول العربية تحديات كبيرة في ملف الأمن الغذائي وأدركت من خلال هذه الأزمة مدى أهمية الأمن الغذائي، بعد أن شهد العالم إغلاقات لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها سلاسل إمداد الغذاء العالمية، خاصة على صعيد التصنيع الغذائي وإغلاق الأسواق، وفرض قيود على حركة البضائع والأفراد التي نتج عنها نقص في الأيدي العاملة المساهمة في الإنتاج الزراعي، ولذلك بذلت الدول العربية كافة الجهود الجبارة في تنويع السلة الغذائية في السنوات القليلة الماضية، وارتفع الناتج الزراعي من 75.2 مليار دولار في 1997 إلى 98 مليار دولار في 2007 وإلى 140.75 مليار دولار في عام 2017، حيث تعتمد الدول العربية بشكل أساسي على استيراد حاجتها الأساسية من المواد الغذائية رغم توفر الموارد الطبيعة اللازمة للزراعة (الأمن الغذائي العربي، ص6).

2.3 المطلب الثاني: الحرب الروسية الأوكرانية:

إن الأزمة الروسية الأوكرانية تمثل تهديدا جديا ووجوديا ومباشرا للأمن الغذائيالعالمي بشكل عام والعربي على وجه الخصوص مما يستدعي حلولا عاجلة لتقليل تبعات هذه الأزمة إلى حدها الأدنى، وأخرى طويلة الأمد لتفادي تكرار آثارها. كما ان البحث عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي نجد أنها تمثل تهديدا كبيرا ومباشرا على الأمن الغذائي العربي، وذلك لأنها تعتمد على واردات القمح من روسيا التي تعد أكبر مصدر للقمح في

العالم ثم يليها أوكرانيا في المركز الرابع، وأظهرت الدراسةأن عام 2020 شهد استحواذ الدول العربية وحدها على 11% من صادرات القمح العالمية اي ما يمثل 42.1% من مجمل صادرات طرفي الأزمة وفقالبيانات أحد المصارف العربية، ولهذا الأمر يستدعي من الدول العربية ايجاد حلولا عاجلة للتقليل من تبعات هذه الأزمة، وأخرى طويلة الأمد لتفادي تكرار أثارها، وذلك بإعادة النظر في تعريفها لمفهوم الأمن القومي العربي وتضمين الأمن الغذائي باعتباره أحد مكوناته، وإعادة الاعتبار لمفهوم الأمن الغذائي العربي حتى يتم تحقيق الإكتفاء الذاتي لكل الدول العربية من الغذاء عبر رفع معدلات الإنتاج المحلي والتوسع في زراعة المحاصيل الرئيسية(https://2u.pw/2a7Zm).

3.3المطلب الثالث : صادرات القمحوالذرةوالطحين من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية:

، تمثل صادرات روسيا وأوكرانيا من القمح والذرةوالطحين جزءاكبيراجدا من الصادرات العالمية من هذه المنتجات . كما تعتمد الدول العربية بشكل كبير على وارداتروسيا وأوكرانيا من منتجات القمح والذرة والدقيق .هذا وسوف يتم تناول هذه المستوردات على النحو التالي (إتحاد المصارف العربية، 2022) :

أولا: صادرات القمح:

تعتمد الدول العربية بشكل كبير على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا، حيث تظهر البيانات أن الدول العربية قد إستوردت نحو 13,165 ألف طن من القمح من روسيا (بتكلفة 2,847 مليون دولار) ونحو 7,598 ألف طن من أوكرانيا (بتكلفة 1,527 مليون دولار) في العام 2020.

وقد شكلت واردات القمح الروسي إلى الدول العربية نسبة 35.3 % من مجمل صادرات روسيا من القمح، في حين شكلت واردات القمح الأوكراني إلى الدول العربية نسبة 42.1 % من مجمل صادرات أوكرانيا من القمح.

وعليه، فقد بلغت مجمل واردات القمح إلى الدول العربية نحو 20,763 ألف طن في العام 2020 ، مثلت نحو 10.8 % من مجمل صادرات القمح العالمية، ما يدل على الإعتماد الكبير للدول العربية على هذه السلعة من جهة، وأهمية السوق العربية بالنسبة إلى القمح من جهة أخرى. أما بالنسبة إلى مجمل تكلفة إستيراد القمح من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية، فقد بلغت نحو 4,374 مليون دولار.

أما على صعيد كل دولة، فقد إحتلت مصر المرتبة الأولى عالمياًفي إستيراد كل من القمح الروسي والأوكراني، حيث إستوردت نحو 8,255 ألف طن من القمح الروسي ونحو 3,075 ألف

طن من القمح الأوكراني في العام 2020. وهكذا تكون مصر قد إستوردت نسبة 62.7 % من واردات القمح الروسي إلى الدول العربية و22.1 % من مجمل صادرات روسيا من القمح، و40.5 % من مجمل واردات القمح الأوكراني إلى الدول العربية، ونسبة 17.0 % من مجمل صادرات أوكرانيا من القمح.

وقد تلى مصر من حيث حجم إستيراد القمح من روسيا وأوكرانيا، اليمن، بمجمل واردات بلغت نحو 1,504 ألف طن، فالسودان (1,443 ألف طن)، فالمغرب (1,379 ألف طن)، فتونس (1,095 ألف طن)، فلبنان (829 ألف طن)، فليبيا (717 ألف طن)، فالإمارات العربية (686 ألف طن)، فالأردن (517 ألف طن) ، فسلطنة عمان (453 ألف طن)، فالسعودية (311 ألف طن)، فموريتانيا (284 ألف طن)، فقطر (73 ألف طن)، فالصومال (70 ألف طن)، فجيبوتي (17 ألف طن)، فالجزائر (5 آلاف طن)، فالكويت (0.3 ألف طن)، فالعراق (0.1 ألف طن).

ثانيا: صادرات الذرة من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية

، تظهر البيانات الواردة في الجدولين أن الدول العربية قد إستوردت نحو 130 ألف طن من الذرة من روسيا (بتكلفة نحو 24 مليون دولار) ونحو 5,740 ألف طن من أوكرانيا (بتكلفة 991 مليون دولار) في العام 2020. وقد شكلت واردات الذرة الروسية إلى الدول العربية نسبة 5.7 % من مجمل صادرات روسيا من الذرة، في حين شكلت واردات الذرة الأوكرانية إلى الدول العربية نسبة 20.5 % من مجمل صادرات أوكرانيا من الذرة. وعليه، فقد بلغت مجمل واردات الذرة إلى الدول العربية نحو 5,870 ألف طن في العام 2020 ، مثلت نحو 19.4 % من مجمل صادرات الذرة العالمية، ما يدل على الإعتماد الكبير للدول العربية على هذه السلعة من جهة، وأهمية السوق العربية بالنسبة إلى الذرة من جهة أخرى. أما بالنسبة إلى مجمل تكلفة إستيراد الذرة من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية، فقد بلغت نحو 1,016 مليون دولار.

وعلى صعيد كل دولة، إحتلت مصر المرتبة الثالثة عالميافي إستيراد الذرة من أوكرانيا، والمرتبة 26 عالميافي الإستيراد من روسيا، حيث إستوردت نحو 2,924 ألف طن من الذرة الأوكرانية، ونحو 0.8 ألف طن من الذرة الروسية.

وعليه، تكون مصر قد إستوردت نسبة 50.9 % من واردات الذرة الأوكرانية إلى الدول العربية ونسبة 10.5 % من مجمل صادرات أوكرانيا من الذرة، و0.6 % من مجمل واردات الذرة الروسية إلى الدول العربية ونسبة 0.03 % من مجمل صادرات روسيا من الذرة. وقد تلى مصر من حيث حجم إستيراد الذرة من روسيا وأوكرانيا، الجزائر، بمجمل واردات بلغت نحو 773 ألف طن، فليبيا (593 ألف طن)، فتونس (508 ألف طن)، فالمغرب (270 ألف طن)، فلبنان (266

ألف طن) ، فسلطنة عمان (151 ألف طن)، فالإمارات العربية المتحدة (118 ألف طن)، فالعراق (110 ألف طن)، فالسعودية (72 ألف طن)، فالأردن (39 ألف طن)، فسوريا والكويت (22 ألف طن لكل منهما)، فقطر (3 آلاف طن)، فاليمن (0.1 ألف طن).

ثالثا: صادرات طحين (دقيق) القمح من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية:

تظهر البيانات الواردة في أن الدول العربية قد إستوردت نحو 4,420 طن من طحين القمح من روسيا (بتكلفة 1.17 مليون دولار) ونحو 91,314 طن من أوكرانيا (بتكلفة 24.2 مليون دولار) في العام 2020. وقد شكلت واردات طحين القمح الروسي إلى الدول العربية نسبة 1.8 % من مجمل صادرات روسيا منه، في حين شكلت واردات طحين القمح الأوكراني إلى الدول العربية نسبة 41.2 % من مجمل صادرات أوكرانيا منه. وعليه، فقد بلغت مجمل واردات طحين القمح إلى الدول العربية نحو 95,734 طن في العام 2020. أما بالنسبة إلى مجمل تكلفة إستيراد الذرة من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية، فقد بلغت نحو 25.3 مليون دولار.

على صعيد كل دولة، إحتلت الإمارات العربية المرتبة الأولى عالمياً في إستيراد طحين القمح من أوكرانيا، والمرتبة 21 عالمياً في إستيراده من روسيا، حيث إستوردت نحو 46,349 طناً من الطحين الأوكراني، ونحو 201 طناً من الطحين الروسي.

وعليه، تكون الإمارات قد إستوردت نسبة 50.8 % من واردات طحين القمح الأوكراني إلى الدول العربية، ونسبة 20.9 % من مجمل صادراتها منه، ونسبة 4.6 % من مجمل واردات طحين القمح الروسي إلى الدول العربية، ونسبة 0.1 % من مجمل صادراتها منه. وقد تلى الإمارات العربية من حيث حجم إستيراد طحين القمح من روسيا وأوكرانيا، فلسطين، بمجمل واردات بلغت نحو 26,614 طناً فالصومال (13,426 طناً)، فالعراق (4,490 طناً)، فقطر (1,277 طناً)، فجيبوتي (1,071 طناً)، فجزر القمر (993 طناً)، فليبيا (581 طناً)، فلبنان (195 طناً)، فاليمن (170 طناً)، فالسودان (150 طناً)، فالسعودية (92 طناً) ، فسلطنة عمان (25 طناً)، فالأردن (0.8 طناً)، ومصر (0.04 طناً).

4. تحليل النتائج:

أسفرت نتائج الدراسة عن أنالأزمات الدوليةمثل الأزمةالمالية والعالمية عام 2008-2009، وأزمة فيروس كورونا التي بدأت عام 2019والصراعات الدولية الراهنة الممثلة بالحرب التي ما زالت مستمرةبين روسيا واوكرانيا، كشفت عن ضعف وهشاشة العلاقة القائمة بين النظام الغذائي العالمي، وعواقبها السلبية الخطيرة على الأمن الغذائي العالمي ، إذ عملت هذه الأزمات والصراعاتوخصوصا الحرب الروسية – الأوكرانيةعلى تعريض الأمن الغذائي العالمي للخطر ،

ويعود ذلك إلى الدور الكبير الذي تؤديهكل من اوكرانيا وروسيا كونهما تعدان موردانعالميانللأغذية ، وذلك لأن قطاع الزراعة والانشطة المتعلقة بها تساهم بشكل فعالفي الاقتصاد العالمي والعربيخاصة ، وتشكل كل من روسيا وأوكرانيا معا 25% من صادرات العالم من الحبوب ، وان الحربالدائرة بين البلدين افقدت أوكرانيا السيطرة في عملية تصدير الغذاء مما تسبب بإضرار جسيمةوكبيرة في تجارة وانتاج الغذاء في دول العالم، فضلا عن قيام البلدان في المبالغة في زيادة حجم مخزونها من المنتجات الغذائية تحسبا للتقلبات المحتملة في الانتاج والتصدير وارتفاع الاسعار ، كماأن الحرب الروسية- الأوكرانية كان وما زال لها تأثير سلبي على الأمن الغذائي العالميبشكل عام والعربي على وجع الخصوص وذلك نتيجة النقص الذي يحصل لسلسلة القيمة الغذائية والمعوقات التي تعرقل شبكة الامداد العالمية من الغذاء.

وتوصلت الدراسة إلى ان الحربالروسية – الاوكرانية تؤثر سلبا على الأمن الغذائي بسبب النقص في الامدادات الغذائية في أغلب بلدان العالم؛وبلدان العالم العربي على وجه الخصوص.

5. خاتمة:

،يعتبر التعاون الإقليمي والعالمي مهمافي هذه الأيام حيثأن انعدام الأمن الغذائي غدا مشكلة عالمية لا تخص بلدا بعينه بل أصبحت تهدد معظم دول العالم .وقد قطعت بلدان كثيرة بالفعل أشواطافي هذا المجال، وبالتالي يمكن أن تخطو الدول العربية خطاها في سعيها لتحقيق أمنها الغذائي. وسيعزز ذلك لا محالة الإمكانيات التكنولوجية والدبلوماسية بين الدول العربية، إذ يصبح الأمن الغذائي سبيلالتعميق التعاون في ما بينها وتحسين أوضاع شعوبها ورفاهيتهم.

ويظل ملف الأمن الغذائي في البلدان العربية يمثل هاجس لدوائر صنع القرار في الوطن العربي في ظل الأوضاع الحالية، وما يشهده العالم من متغيرات تتطلب من قادة الدول العربية إعادة ترتيب الأوراق والنظر في السياسات الحالية والمستقبلية لإدراج مفهوم الأمن الغذائي في الإستراتيجيات الأمنية باعتباره أحد مكونات الأمن القومي التي لا تقل أهمية عن كافة مكونات الأمن القومي من أمنية، وعسكرية، واقتصادية،...إلخ. كمايشكلالإعتماد الكبير لمعظم الدول العربية على واردات القمح والذرةوالدقيق من كل من روسيا وأوكرانياالتان تشهدان حربا لم تتوقف لغاية الآن تحدياكبيرا وجدياًفي ما يخص ملف الأمن الغذائي العربي، ولا سيما مع تصاعد حدة هذه الحربوتشديد العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول التي تسير في فلكها على روسيا وإحتمال قطعها عن النظام المالي الدولي وحتى منعها من التصدير إلى الأسواق الدولية. هذا الأمر يدعو وبإلحاح كبير قادة وشعوبالدول العربية إلى السعي إلى تعزيز الأمن الغذائي ذاتيا عبر الإستثمار في مشاريع زراعية

عربية مشتركة، وذلك في ظل وجود فوائض مالية ضخمة وأراض شاسعة قابلة للزراعة على إمتداد الوطن العربي الكبير .

6. التوصيات:

على ضوء النتائج توصي هذه الدراسة بما يلي:

- دراسة إمكانيات زيادة فرص التكامل الغذائي العربي من أجل تعزيز الأمن الغذائي لكافة دول المنطقة عبر الاستثمار في مشروعات زراعية عربية مشتركة، وذلك في ظل وجود فوائض مالية عربية ضخمة وأراضي عربية شاسعة قابلة للزراعة، وموارد وتجارب عربية متميزة في مجالات عدة ترتبط بشكل أو بأخر بعملية إنتاج الغذاء ولا ينقصها فقط غير التكامل.
- دعم سبل البحث العلمي في مجال إنتاج الغذاء.
- إعداد الدراسات المستقبلية لمواكبة التطور العلمي لتعزيز دور التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي.
- تدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء لإستخدام أحدث الطرق والآليات في عملية الإنتاج.
- يجب أن تأخذ السياسات الزراعية بعين الاعتبار الموارد المتاحة واستدامتها والسبل الفضلى للاستفادة منها؛ ما قد يعني التركيز على الإنتاج الزراعي لأغراض الاستهلاك المحلي والاكتفاء الذاتي.
- على حكومات ودول العالم العربي أن تكون سريعة الاستجابة وأن تعتمد حلولا مصممة خصيصا لتعزيز القدرات الإنتاجية وزيادة الأمن الغذائي. ويجب أن يشكل التعاون بين بلدان المنطقة جزءا لا يتجزأ من هذه الجهود، على أن يترجم باتفاقات متبادلة بين البلدان المعنية.

7. قائمة المراجع:

- تقرير عن "الأمن الغذائي فيالو.طن العربي"، الأمانة العامة. إدارة الأبحاث والدراسات التابعة لإتحاد المصارف العربية، يوليو2020.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019.
- عمرو حسين الصديق، (2022). "تأثير الأزمة الأوكرانية الروسية على الأمن الغذائي وتداعياتها على الدول العربية"، المركز الديمقراطي العربي برلين، 14 أبريل 2022 . https://democraticac.de/?p=81697 .
- كنزي سيرج، (2022). "الأمن الغذائي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية"، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 1 يناير2022. /https://ecss.com.eg/19551 .
- تقرير عن "تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي تحديات تواجه الدول العربية في تأمين حاجاتها من الحبوب والطحين والخبز"، اتحاد المصارف العربية، العدد 496، مارسhttps://2u.pw/2a7Zm2022 .
- إتحاد المصارف العربية ،الدراسات والابحاث والتقارير،العدد 496 - آذار/مارس 2022.